الأردن: الحكومة بعد «تعديلها».. مخاوف من معارك بعد دخول البرلمان الإنتخابات العامة.. وتأجيل للملفات الأساسية

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

لا أحد داخل وزارة الرئيس معروف البخيت بعد «تعديلها» يستطيع الإدعاء بإن خصوم الحكومة والتجربة ما زالوا في خندقهم القديم، فمنذ نحو ثلاثة اسابيع والوزارة تعمل بدون ضجيج او إستهداف وسط حالة «إذعان» تقريبا من قبل الصحافة وتأييد مطلق من البرلمان وصمت مطبق من النخب السياسية.. ورغم ذلك فاللغة النقدية الوحيدة التي تلاحق الوزراء وتحرضهم على العمل والإنجاز هي لغة من يملك صلاحيات الرقابة والمحاسبة وهو القصر الملكي.

لسبب أو لآخر تضطر مؤسسة القصر للتدخل وتذكير الحكومة بواجباتها وبالمحاور التي ينبغي التركيز عليها فقد ثبت بالوجه القاطع ان ترك الحكومات منفردة في العمل يعني الإبتعاد أكثر عن الخط المرسوم ومراكمة الأخطاء، ولذلك زار الملك عبدالله الثاني بعد عودته من الهند مقر الرئاسة وجدد توجيهاته ورد رئيس الوزراء بالإمتثال وإطلاق الوعود التقليدية.

وحتى الآن لم يعرف ما إذا كانت أجواء الإسترخاء التي تعايشها الحكومة الآن محصلة لرغبة الأطراف الأخرى بمغادرة ساحة النقد والمتابعة يأسا وضجرا أم نتيجة لإصرار الجميع على عدم وضع ذرائع يمكن ان تستخدمها الوزارة لتبرير إشكالاتها او أخطائها.

وبكل الأحوال ثمة تغيير واضح في أداء الوزارة بعد تعديلها فوجود المخضرم الدكتور محمد الذنيبات في وزارة الشؤون البرلمانية ظهر كعلامة فارقة أمس الأول في أولى معارك التشريع مع البرلمان حيث رصد المراقبون حركة نشطة للذنيبات لصالح الدفاع عن خيارات الحكومة التشريعية وحيث لاحظ النواب هذه المرة وجود وزارة إسمها الشؤون البرلمانية.

إضافة لذلك تنطح للحركة والدفاع ايضا وزير الشؤون القانونية الجديد وتغير مشهد الصمت الذي كان يطبق على المشهد في الحوارات مع البرلمان وبإستثناء هاتين الحالتين لم يظهر جديد من بقية الوزراء «المعدلين» ولم يعرف الوسط السياسي بعد ما إذا كان التعديل شكل إضافة حيوية على أداء الحكومة والتجربة، خصوصا وان وجوه الرئاسة في البرلمان لم تتغير، فعبد الهادي المجالي إنتخب للمرة الثانية والإسلاميون يقاتلون بضراوة دفاعا عن أجندتهم والمناصب داخل البرلمان وتم توزيعها بالتراضي والتوافق بين الكتل والفرقاء.

والفرصة بهذا الحال متاحة بين يدي الحكومة للإبداع رغم ان التعديل لم يعكس دلالات سياسية فارقة ولم يأت بشخصيات وطنية كبيرة. والحكومة المعدلة لم تخض بعد ايا من المعارك الرئيسية المرتقبة، فقد بدأت التبشير بإرتفاع أسعار المحروقات مرة ثانية وأخيرة في شهر نيسان (ابريل) المقبل والجدل حول قانون إنتخاب جديد لم يحسم بعد والكثير من فعاليات البرلمان دخلت في مزاج الإنتخابات العامة بعد إعلان القصر الملكي بأن الإنتخابات ستعقد كإستحقاق دستوري والملفات الأساسية مثل فلسطين والعراق والمستقبل والإقليم لا يمكن إعتبارها ملفات بين يدي الحكومة.

وبنفس الوقت لم تحسم بعد المعركة الباطنية مع التيار الإسلامي الساعي لإعادة قياديين فيه هما محمد ابو فارس وعلي ابو السكر إلى قبة البرلمان ولم تشهد الساحة أدبيات جديدة خارج سياق الكلام الإنشائي الإعتيادي في ملف التنمية السياسية وهو الكلام الذي يطرحه الوزير الجديد للتنمية السياسية محمد العوران الخارج للتو من إطار لجان المعارضة بسبب قبوله الوزارة والذي يخوض معركة لكي يثبت بإن إطار المعارضة ضعيف ومفكك كما قال.

وتعكس نتائج الإستطلاع المعلنة أمس بمناسبة مرور عام على تشكيل حكومة البخيت المضامين سالفة الذكر في تبيان توجهات الرأي العام بخصوص الحكومة، فقد إنخفض عدد الذين يعتقدون بان الحكومة بعد عام على التشكيل قادرة على تحمل مسؤولياتها الى 16 % بعد ان كان 30 % من العينة الوطنية عند التشكيل وفي عينة النخبة القيادية حصل الإنخفاض إلى نسبة 20 % بعد ان كان 26 % مما يعكس تراكم ثقة أقل بأداء الحكومة بين الناس والنخبة بعد عام على التشكيل وليس العكس. وحسب الباحثين الذين نظموا الإستطلاع برئاسة الباحث في الجامعة الأردنية محمد المصري تظهر الأرقام ان التعديلات الوزارية مهما كانت لا تساهم في تصعيد التفاؤل بإمكانية معالجة الإشكالات الحقيقية التي تواجه المجتمع. والإرقام المعلنة أمس في الواقع تعكس حذر الرأي العام المشوب بالقلق جراء التضامن مع حكومة البخيت او او النظرة السلبية لها علما بان الكثير من الشخصيات السياسية الهامة وكذلك المؤسسات لا زالت تطالب بمنهجية مختلفة في تشكيل الحكومات وتعديلها لإن نظام «المحاصصة» حسب المحافظات لا ينتهي بخروج الكفاءات الحقيقية ولا يرضى مهما كان عادلا كل الأطراف والتجمعات.

إستطلاع بعد مرور عام على حكومة البخيت: 24 % فقط يعتقدون ان الرئيس قادر على القيام بمهامه

عمان ـ «القدس العربي»

ـ طارق الفايد:

اعلن مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية أمس نتائج أحدث إستطلاع نظم بمناسبة مرور عام على تشكيل حكومة معروف البخيت.

قال 24 % من أفراد العينية الوطنية بان رئيس الوزراء سيكون قادرا على القيام بمهام منصبه بعد التعديل الذي اجراه مقارنة مع 21 % افادوا بان الرئيس كان قادرا على القيام بمهام منصبه خلال العام وحتى التعديل، فيما اكد 9 % من المستجيبين بان رئيس الوزراء لن يكون قادرا على الاطلاق على القيام بمهام منصبه بعد التعديل مقارنة مع نسبة 11 % من افراد قادة الرأي الذين افادوا بان الرئيس لن يكون قادرا على الاطلاق على القيام بمهام منصبه بعد التعديل.

وقال معد الدراسة في مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية محمد المصري ان هناك انخفاضا تدريجيا ومتذبذبا في نسبة المستجيبين الذين يعتقدون ان الحكومات كانت قادرة «الى درجة كبيرة» على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ تشكيلها وحتى تنفيذ الاستطلاع.

ورأى بان هناك ارتفاعا ملحوظا في نسبة المستجيبين الذين يعتقدون بان الحكومات لم تكن ناجحة في تحمل مسؤوليتها بحسب استطلاعات المائة يوم والمائتي يوم والعام منذ عام 1997 .

واظهرت نتائج الاستطلاع بان تقييم اداء الحكومة الاردنية في كل من 19 موضوعا التي كلفت بمعالجتها مثل الحد من مشكلة البطالة وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ومحاربة الفساد وتعزيز حرية التعبير، والعمل على انجاح قانون احزاب ديمقراطي وقانون بلديات ديمقراطي هي دون توقعات المستجيبين، وقد انخفض ذلك التقييم في استطلاع المائة يوم مقارنة مع استطلاع التشكيل ثم عاد فارتفع في استطلاع المائتي يوم قبل ان يعود وينخفض في هذا الاستطلاع.

وبين 28 % من العينة الوطنية بان الحكومة ناجحة في معالجة مشكلة الفقر مقارنة بـ29 % في استطلاع المائتي يوم و 44 % توقعوا نجاحها في معالجة هذه القضية عند التشكيل، كما افاد 31 % ان الحكومة كانت ناجحة في معالجة مشكلة البطالة مقارنة بـ49 % توقعوا نجاحها في هذه القضية عند التشكيل.

واوضح الاستطلاع ان 46 % بينوا ان الحكومة ناجحة في العمل على انجاز قانون احزاب ديمقراطي مقارنة بـ62 % توقعوا نجاحها بانجاز هذا القانون عند التشكيل، كما افاد 30 % من عينة قادة الرأي ان الحكومة كانت ناجحة في العمل على انجاح هذا القانون بمقارنة مع 56 % توقعوا نجاحها عند التشكيل.

وحول تقييم مستجيبي العينة الوطنية لاثر التعديلات الحكومية في الاردن على اداء الحكومات بصفة عامة اوضح 6. 32 % بان التعديلات الحكومية سيكون لها اثر ايجابي على اداء الحكومة فيما افاد 2. 20 % بان للتعديلات الحكومية اثرا سلبيا على اداء الحكومات معززين رأيهم لعدة اسباب اهمها ان الوزراء في الاردن يهتمون بمصالحهم الشخصية فقط وليس مصالح المواطنين وان التعديلات الحكومية تهدف عادة الى رفع الاسعار، كما تؤدي الى زيادة الاعباء المالية على الموازنة.

معروف البخيت

وجاءت مشكلة البطالة في المرتبة الاولى عند العينة الوطنية في تقييمهم لاهم المشكلات التي تواجه الاردن بنسبة 33,4 % وفي المرتبة الثانية جاءت مشكلة الفقر بنسبة 26 % ثم مشكلة ارتفاع الاسعار في المرتبة الثالثة بنسبة 5. 25 % واكد الاستطلاع ان 71 % من العينة الوطنية اوضحوا ان مستوى معيشة المواطن الاردني لم تتحسن خلال الثلاث سنوات الماضية، مقابل 5. 86 % من افراد عينة قادة الرأي في الاردن اكدوا بذلك.

واكد الباحث محمد المصري لـ«القدس العربي» انه اذا بقي الوضع كما هو عليه في الشارع الاردني بالنسبة للقضايا التي قيمها الشارع فسوف يؤدي ذلك الى حالة من التشاؤم وللهبوط خاصة في الموضوعات التي يعتقد الشارع بأهميتها يجب معالجتها فورا، مبينا ان التعديل الوزاري الاخير لم يحصل على نفس الزخم الذي حصل عليه تعديل الحكومة.

وقال المصري ان هذا الاستطلاع يهدف الى التعرف على توجهات الشارع الاردني وتقييمهم لاداء حكومة معروف البخيت بعد مرور عام على تشكيلها في معالجة المشكلات والقضايا التي كلفت بها وصولا للتعديل الوزاري الاخير الذي اجراه رئيس الوزراء على حكومته بتاريخ 2006/11/22.

وفي التلخيص التقييمي للنتائج يلاحظ حصول إنخفاض بشكل طفيف عن تقييم اداء الوزارة بعد مرور مائتي يوم على تشكيلها وقريبا لتقييم ادائها في استطلاع المائة يوم وما زال دون التوقعات بنجاحها عن التشكيل لدى العينة الوطنية، وعند مقارنة نتائج الاستطلاعات الاربعة التي اجراها المركز حول حكومة الدكتور البخيت، يظهر واضحا بان تقييم مؤشرات استطلاع المائتي يوم اكثر ايجابية منها في المائة يوم، اما استطلاع مرور العام فيشير الى تراجع طفيف عن التقييم في المائتي يوم واقرب الى التقييم في المائة يوم.

وما زالت فجوة بين المجتمع والحكومات بارزة بشكل واضح وهناك اختلاف بين مستجيبي العينتين الوطنية وقادة الرأي في تقييمهم للحكومات المتعاقبة.

وفي القضايا التفصيلية افاد مستجيبو العينة الوطنية بان الحكومة كانت ناجحة في معالجة 13 موضوعا من اصل 19 كلفت بها، اما قادة الرأي فأفادوا ان الحكومة كانت ناجحة في معالجة 9 موضوعات من اصل 19. وكان تقييم العينة الوطنية لاداء الحكومة في هذا الاستطلاع «مرور عام» بشكل عام اقل بشكل طفيف منه بعد مرور 200 يوم في الموضوعات الـ 19 التي كلفت بها الحكومة واقرب الى تقييمهم في استطلاع المائة يوم بينما كان تقييم عينة قادة الرأي لاداء الحكومة في استطلاع مرور عام افضل بشكل طفيف في بعض المعلومات منه في استطلاع المائتي يوم واقل او مساويا لمستوى التقييم نفسه في بعض الموضوعات الاخرى، وتجدر الاشارة هنا الى ان تقييم الحكومة في محاربة الفساد عند عينة قادة الرأي ارتفع بشكل ملحوظ مقارنة باستطلاع المائتي يوم.

وباختصار ابدت العينة الوطنية تناغما بين مستويات التقييم العام والتفصيلي لاداء الحكومة حيث كان الانخفاض الطفيف في تقييم الاداء العام بعد مرور عام متناغما مع الانخفاض الطفيف في تقييم اداء الحكومة في القضايا التفصيلية. اما عينة قادة الرأي فقد اظهرت تفاوتا ملحوظا في تقييم اداء الحكومة في الموضوعات التفصيلية على الرغم من شبه الثبات الذي سجلته في مستوى التقييم العام لاداء الحكومة بعد مرور عام على تشكيلها.

اما بالنسبة لاثر التعديل الحكومي الاخير على توقعات المستجيبين لنجاح الحكومة فقد كانت العينة الوطنية في توقعاتها المستقبلية لنجاح الحكومة بعد التعديل اكثر ايجابية من تقييمها لاداء الحكومة خلال العام وحتى التعديل بينما كانت توقعات قادة الرأي لنجاح الحكومة والرئيس بعد تعديل الحكومة ليست ايجابية مقارنة مع تقييمها لادائهم خلال العام العام وحتى التعديل فيما كانت توقعات عينة قادة الرأي لنجاح الفريق الوزاري «باستثناء الرئيس» بعد التعديل اعلى من تقييمهم بأدائه خلال العام وحتى التعديل.

ومع ذلك فان التعديل لم ينعكس في زخم ايجابي شبيه بذلك عند تشكيل الحكومة.

واظهر الاستطلاع ان مشاكل البطالة والفقر وارتفاع الاسعار هي اهم المشاكل التي تواجه الاردن ويجب على الحكومة البدء بمعالجتها فورا.

اتهام مبارك بالتشبه بآلهة الفراعنة.. ومهاجمة جمال وسياساته.. وتجدد معركة القضاة.. ومهاجمة الالبسة الساخنة لفنانات مهرجان القاهرة

استمرار معارك الحجاب ومفكر مسيحي يتهم فاروق حسني بالعمل لحساب أمريكا وأوروبا.. وحملة ضد المثقف التابع.. ومغازلة اقباط المهجر

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس عن اعلان وزارة الداخلية القبض على مجموعة من الأجانب والمصريين يشكلون مجموعة تكفيرية تريد تجنيد مصريين للسفر للعراق، وعقد وزير العدل المستشار ممدوح مرعي مؤتمرا صحافيا دعا إليه رؤساء تحرير الصحف الحكومية والحزبية والمستقلة، وهو تحول جديد في مواقفه، إذ كان يرفض الإدلاء بأحاديث، لكن شدة الهجمات التي تعرض لها، سواء من أندية القضاة أو الصحافيين والكتاب وعدد من السياسيين بأنه جاء ليصفي حسابات النظام مع القضاة، ويتعالى عليهم دفعت عددا من مؤيدي النظام الى أن يبدوا دهشتهم من صمته، واستمرار الأزمة بين الدكتور زاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار ووزارة الكهرباء حول منطقة الضبعة المقرر إقامة أول محطة نووية عليها، وهي المعركة التي سنتناولها في تقرير الغد ان شاء الله، انتظارا لمزيد من التفاصيل، وبدء الرئيس مبارك اليوم زياراته لايرلندا وفرنسا وألمانيا، كما استدعت ازمة الحجاب اهتمامات عدد من الكتاب وكذلك قضية أولاد الشوارع، وإلى شيء مما لدينا اليوم:

معارك الحجاب

ونبدأ تقريرنا اليوم بمعارك الحجاب التي لم تتوقف، ولذا فنحن مضطرون لمتابعتها والبدء بالمفكر والكاتب المسيحي الانجيلي الدكتور رفيق حبيب الذي قال في بابه ـ معاً للمستقبل ـ بجريدة «الأسبوع»:

«ماذا يحدث في بر مصر؟ هل هي هجمة جديدة منظمة على كل قيم هذه الأمة؟ نعم إن الصورة تتفاقم كل يوم بصورة حادة، قد تكون لها سوابق تاريخية منذ بداية القرن العشرين، أي منذ بداية التغريب المنظم للحياة المصرية، ولكن ما يحدث اليوم ربط السياسي بالاجتماعي، وأصبح يمثل محاولة لتغيير وجه مصر على الأقل في نظامها العام.

ما نشهده في مصر هو تحالف بين النخب المتغربة ونظام الحكم، الذي أصبح يجد حليفه الرئيسي في تلك النخب المنتمية للمشروع الحضاري الغربي، كما أصبح النظام يجد حليفه الرئيسي في الإدارة الأمريكية، وفي القوى الغربية عموما وفي المؤسسات الدولية وكل تلك الجهات مثل الراعي الرئيسي للنخبة المتغربة في مصر، كما في غيرها من الدول العربية والإسلامية، لهذا تشكل تحالفا واضحا بين تلك النخب والنظام الحاكم، وأصبح هذا التحالف مدعوما من القوى الغربية، يشن حربا على مرجعية الأمة الحضارية والدينية لأنه يرى أن هذه المرجعية تقف في سبيل تحقيقه لمصالحه في المنطقة، وترى الإدارة الأمريكية أن هذه المرجعية تقف حائلا بينها وبين مشروع فرض الهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية وتقف حائلا بين دولة الاحتلال الصهيوني، في هذا المناخ الحربي نجد هجوما على كل دور للدين والخطاب الديني في السياسة ويدخل هذا الهجوم ضمن معركة النظام الحاكم لاستمراره في السلطة بدون منافس حقيقي خاصة مع قوة وحضور الحركات الإسلامية في الشارع المصري، ويتزايد هذا الهجوم من النخب الليبرالية والنخب المتغربة عموما والتي تحظى برفض شعبي واضح وتجد أن الحركات الإسلامية تمثل تحديا لقدرتها على السيطرة على الجمهور، وتريد تأميم هذا الجمهور لمصلحتها من خلال التحالف مع السلطة الحاكمة، أو التحالف مع القوى الغربية، وتلك الحملة في تصورنا تؤكد أن النخب المتغربة والسلطات الحاكمة بدأت ترى أن دور الدين في المجال الثقافي يؤثر على حضوره في المجال السياسي، ثم بدأنا نجد حملة على دور الدين في المجال الاجتماعي، وهذا المجال منظم تماما من خلال القيم والمبادئ الدينية سواء بالنسبة للمسلم أو المسيحي ظهر هذا واضحا في الهجوم على الخطاب الديني، أصبح هناك هجوم مستمر على المؤسسات الدينية المسيحية والإسلامية، لدرجة جعلت تلك المؤسسات هدفا للنخب العلمانية الدنيوية للحد من دورها وتأثيرها على حياة الناس وبهذا أصبح كل الكيان المؤسسي الديني من رجال الدين والوعظ والمؤسسات التعليمية الدينية هدفا للنقد والهجوم وبهذا نرى أن المسألة ليست صراعا سياسيا فقط، بل هي أكبر من هذا ففي سلوك رجال النظام الحاكم ومؤسسات الحكم وسلوك النخب المتغربة ومؤسساتها الثقافية والفنية والإعلامية العديد من الشواهد على محاولة علمنة الحياة في مصر.

نحن إذن بصدد حرب منظمة تبدأ بالسياسي لتصل إلى الثقافي والاجتماعي وما شعار فصل الدين عن السياسة إلا شعار لعملية فصل الدين عن الحياة وعلمنة مصر».

وعن هذه النخب قال زميلنا بـ«الأهرام» عبدالعظيم حماد يوم الاثنين وهو يستعرض بعض نتائج الأزمة:

«لا يكون هناك داع لأن يدخل في المعالجة السياسية لتصريحات وزير الثقافة التساؤل عن علمانية الدولة أو دينيتها، ولا كانت هناك حاجة لأن ينافس الحزب الوطني جماعة الإخوان في دغدغة مشاعر المتدينين والأرجح أنها كانت ستنتهي باعتذار الوزير للمحجبات اللائي جرحت مشاعرهن.

في سياق رصد الأخطاء المنهجية في الحوار الحالي يستحق بيان المثقفين المناصرين لوزير الثقافة وقفة تأمل، فإذا كان من حق هؤلاء المثقفين ومن واجبهم مناصرة حرية الرأي بل ومناصرة الوزير ضد ما يقولون إنه هجمة رجعية عليه، وعلى قيم الثقافة المصرية فليس معنى ذلك أن من حقهم أن يفرضوا على الجميع الربط بين تلك القيم وبين ارتداء زي أو أزياء بعينها وليس من حقهم أيضا أن يقدموا تفسيرا ملزما للجميع للحداثة والتنوير وأن يعتبروا أن كل من يختلف مع ما قاله فاروق حسني هو رجعي وظلامي، ولنأخذ على سبيل المثال بيانهم لمساندته في قضية حريق قصر ثقافة بني سويف، والذي لم يكن انتصارا لأية قيم أو مبادئ بقدر ما كان مناصرة لشخص الوزير في نزاع بينه وبين بعض مرؤوسيه على المسؤولية أو التهرب من المسؤولية عن الحريق، إن المثقفين ليسوا ـ أو يجب ألا يكونوا ـ كتيبة جاهزة سلفا للاستفسار الآلي، ويجب ألا يجيشوا أنفسهم إلا لما يستحق من قضايا ومثل عليا، وإلا فلن يتبقى أحد له مصداقية وإذا غاب العقل عن الجميع فالمثقفون هم المطالبون بإعادته».

ولو توجهنا لـ«المصري اليوم» في نفس اليوم ـ الاثنين ـ سنجد مقالا كتبه أحمد الصاوي عنوانه ـ كذب المثقفون ولو صمتوا ـ قال فيه:

«لا ألوم فاروق حسني على قراره بإنشاء لجنة للثقافة الدينية بالمجلس الأعلى للثقافة، حتى لو كان هدفه الحقيقي منها هو تقديم «رشوة» لخصومه في التيار الإسلامي لإخماد نار اللعنات والتكفير التي فتحوها عليه لكن المدهش في الأزمة كان موقف المثقفين وعلى رأسهم مجموعة تعتبر نفسها الطليعة فيما بينهم بعضهم يتخذ في معارضة فاروق حسني موقفا عدائيا والبعض الآخر يكتفي بانطباع سلبي عن الوزير وهؤلاء جميعا التزموا حالة غريبة من الصمت خلال الأزمة لم نسمعهم يدافعون عن حرية الرأي والتعبير ولا يعبرون عن مخاوفهم من تنامي النفوذ الديني على مؤسسات الدولة مثلما كانوا يفعلون من قبل وبدا كأنهم قد دخلوا أيضا في تحالف مؤقت ومرحلي مع الإخوان هدفه الخلاص من فاروق حسني باعتباره الخصم اللدود دون اكتراث بآليات التخلص منه أو بنتائج المعركة في الأساس وتأثيرها على حرية الرأي والإبداع، ورغم أن ما طرحه الوزير في تصريحاته المثيرة للجدل هي أفكار يؤمن بها غالبية أولئك المثقفين إلا أن التقدميين منهم غابوا عن الدفاع عن قضية تقدمية في الأساس لمجرد أن بطلها كشخص هو فاروق حسني حتى أن أسماء رنانة من طليعة المثقفين استنكرت أن ترد أسماؤهم في بيان لمساندة الوزير واعتبروا أن أسماءهم تم إقحامها على البيان دون استئذان منهم مؤكدين في الوقت نفسه أن الرفض سيكون الرد الجاهز على أي شخص يحاول استئذانهم في التوقيع على بيان مساندة لوزير الثقافة وهو في قلب «محنة» يتعرض خلالها للذبح والتكفير والسحل في البرلمان والجامعة والشارع بسبب تصريحات له عبر خلالها عن رأيه الشخصي وهو رأي لم يقدم أو يؤخر في قضية الحجاب».

ولا أعرف ما الخطأ في أن يستنكر أي شخص وضع اسمه على أي بيان، دون استئذانه؟!

المهم أن جريدة «الوفد» كانت قد نشرت يوم الاثنين قبل الماضي أن عددا من معارضي الوزير ساندوه في البيان مثل جمال الغيطاني وصنع الله إبراهيم ومحمد عفيفي مطر، ومحمد البساطي، وقد نفوا تماما انهم وقعوا على البيان، كما أوضح زميلنا أحمد وائل بجريدة «أخبار الأدب»، التي نشرت عدة مقالات هجومية ضد الوزير، بسبب المعركة التي وقع نفسه فيها ويريد سحب الآخرين معهم، فقال رئيس تحريرها زميلنا وصديقنا جمال الغيطاني في بابه ـ نقطة عبور ـ:

«ما يبدأ بفقاعة فارغة سرعان ما ينتهي بمثلها، الفقاعة الكبرى تصريحات الوزير حول الحجاب، هو يعلم جيدا أن النظام لن يقبله ولن يقبل استقالته تحت ضغط النواب المنتمين إلى الإخوان في مجلس الشعب، ولا المظاهرات التي خرجت ضده، بالعكس هذا سيقويه، وفي نفس الوقت يسارع بعض المثقفين ومنهم رموز هامة لها موقف مبدئي بإصدار بيانات التأييد، وينشط أيضا المستفيدون من الأوضاع السائدة ويصل الأمر إلى حد تسول التوقيعات والزج كذبا بأسماء أدرك أصحابها قواعد اللعبة منذ سنوات. ما بدأ بفقاعة ينتهي بمثلها، فهاهو الوزير يعلن عن لجنة جديدة للشؤون الدينية في المجلس الأعلى للثقافة، فقاعة أخرى الهدف منها ترضية نواب الإخوان، لماذا لم يفكر سيادته ولم يشرع في تشكيل هذه اللجنة منذ عشرين عاما يستقر فيها في منصبه؟

وأي هدف للجنة الجديدة؟ هل المقصود بها أن تكون لجنة للديانات كلها، أم للدين الإسلامي فقط؟ إذا كان الإسلام فهناك المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وإذا كانت اللجنة لكل الديانات فهل ستشمل الديانات الثلاث فقط أم ستمتد لتهتم بكل ديانات العالم باعتبارها لجنة في المجلس الأعلى للثقافة وليست في الأزهر، هذا الإعلان أيضا مجرد فقاعة، تماما مثل القول بترميم المساجد والتدليل على ذلك بإخلاص المسؤول وتدينه، طيب ماذا عن ترميم الكنائس والمعابد اليهودية والمعابد المصرية القديمة، هنا نواجه بالخلط بين محاولة اثبات التدين وماهو ثقافي، عمليات الترميم عمل ثقافي لتراث الأمة وليست دليلا على التدين».

ولم يكد جمال ينتهي من حملته، حتى تراجع ليفسح مكانا للناقد الأدبي المصري المقيم في بريطانيا الدكتور صبري حافظ ليواصل الحملة، بقوله تحت عنوان ـ المثقف التابع ـ:

«ما معنى هذا البيان الغريب الذي وقعه طابور طويل من «المثقفين» وأضع الكلمة بين قوسين عمدا، فمنذ متى أصبح موظفو الوزارة من أمثال محمد غنيم كتابا ونقادا «الذين اعتاد المجلس الأعلى للثقافة أن يحشدهم كما يحشد الحزب الوطني الناخبين في أتوبيسات الانتخابات المزورة، لتأييد فاروق حسني في تصريح سياسي يتحمل وحده تبعات الإدلاء به؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال المهم وتأمل معنى هذا البيان الغريب أود بداءة أن أعلن أنني فكريا وشخصيا ضد الحجاب وضد كل ما ينطوي عليه من تصور يتعامل مع المرأة باعتبارها عورة وسلعة لا تكشف عن محاسنها إلا لمن يملكها من الرجال ويدفع مهرها، وأنني ضد كل منطلقات الحركة السياسية المتذرعة بالدين والتي تدعو للحجاب وتفرضه على المرأة، فالدين الحقيقي السمح من هذه الحركات واستراتيجياتها السياسية اللعينة براء، ولكنني أيضا ضد هذا البيان الغريب الذي وقعه عدد من المثقفين دفاعا عن وزير الثقافة فاروق حسني، بالرغم من أنني لاحظت أن حفنة قليلة من الذين وقعوا على هذا البيان من المثقفين المحترمين، ولا أدري إذا ما أدرجوا أسماءهم حرجا، أو زج بها دون علمهم فالبيان عندي بيان يهدر الثقافة وقيمة المثقف ويحوله إلى تابع مهيض للمؤسسة السياسية الفاسدة.

فجل هؤلاء المثقفين يعرفون أن فاروق حسني كادر سياسي تربى في أحضان المؤسسة السياسية من يفاعته، وبلغ فيها درجة وزير وحافظ بحنكته السياسية على موقعه في الوزارة لما يقرب من عشرين عاما حتى أصبح أقدم الوزراء جميعا».

معارك القضاة

وإلى معارك القضاة، وأول مؤتمر يعقده وزير العدل المستشار ممدوح مرعي مع رؤساء تحرير صحف حكومية وحزبية وكتاب ليوضح موقفه من أندية القضاة، وينفي أنه ضدهم، ومما قاله:

«إن ما تدفعه وزارة العدل لنادي القضاة هو إعانة وليس حقاً مكتسبا وأن من حق الوزارة أن تعرف أين يتم إنفاق هذه الإعانة خصوصا وأن هناك أشياء غير معقولة مثل صرف 270 ألف جنيه لإصدار كتاب تذكاري.

الوزارة دفعت فواتير المياه والكهرباء للقضاة، عندما لم يسددها النادي، لأنه ليس من المعقول أن يتم قطع المياه أو الكهرباء عن قضاة مصر. قال انه لم يذهب لنادي القضاة منذ 15 عاما وليس هناك ما يضطره للذهاب إليه، أنه يسمع كلاما كثيرا عن استقلال القضاء مع أن جميع القضاة يعرفون أنه لا توجد مادة في القانون تنص على استقلال القضاء، ولكن الراسخ في يقين القضاة كلهم أن الاستقلال ينبع من القاضي نفسه، ومن أدائه المهني العالي الذي يفرض عليه ألا يقبل تدخلا من أحد مهما كان، هناك علاقات صداقة ومودة وعشرة طيبة تجمعه بكثير من أعضاء نادي القضاة ولا يمكن أن يفكر مجرد تفكير في اتخاذ إجراءات تعسفية أو انتقامية من أحد، لأن ذلك ليس من شيمته، كما أنه ليس من سلطته، فمعاقبة القضاة تتم وفقا لقواعد ليس من بينها تدخل وزير العدل، إن وزارة العدل عندما توفر للقضاة محاكم نظيفة واستراحات فسيحة وبها وسائل للراحة والإعاشة، فإنها تقدم لهم الظروف الملائمة لهم كي يصدروا أحكامهم وهم في مناخ نفسي وفني وصحي ملائم، ولا يتم تكدير صفوهم بأي شيء، أنه عندما فكر في توسيع المستفيدين من أسر القضاة من مزايا الحج والعمرة والعلاج بمستشفيات الدولة والمصايف والإسكان فإنه لم يكن يقدم رشاوى للقضاة ولكنه كان يوسع استفادتهم المادية والمعنوية التي تجعل أداءهم أفضل في المحاكم وأشار مرعي إلى أن القاضي الذي يعتبر هذه المزايا رشوة فعليه ألا يأخذها».

مصر الحقيقية

وإلى مصر الحقيقية، التي تخضع لسيطرة حفنة من رجال الأعمال تساعدهم السلطات لتمكينهم من كل شيء، حيث تفضل مشكورا مأجورا، على صنيعه، زميلنا وصديقنا عادل حمودة، رئيس تحرير «الفجر» بالكشف عما هو آت:

«ولو نظرنا إلى خريطة مصر الخفية في وزارات الإسكان والسياحة والزراعة لوجدنا أن أغلبها بيعت إلى عدد محدود من رجال الأعمال مقابل جنيهات ومبالغ زهيدة، مريبة، ولن يصدق أحد أن بعضهم يملك أرضا تزيد مساحتها على خمسمائة كيلومتر مربع، وفي يوم من الأيام ستقسم مصر إلى عدة دويلات بين أبنائهم أو احفادهم، ستصبح مصر كانتونات ودوقيات ومستوطنات، وساعتها سيلعن الناس كل من ارتكب هذه الجريمة السياسية البشعة، وستعلن حالة الكفاح المسلح لإعادة الخريطة لشعبها.

والحقيقة أن الثروات المنفلتة بالمليارات التي تكونت في مصر مصدرها الرئيسي هبات الأرض الرخيصة التي تضاعف سعرها مئات المرات في سنوات محدودة، وفروق هذه الثروات هي في الأصل حق للشعب الذي باعته حكومته بتراب الفلوس، وازداد الأثرياء توحشا.

ولو كنت من الحكومة لحصلت فروق السعر من الذين منحتهم أراضي لمشروعات لم ينفذوها، بل تاجروا في تلك الأراضي، فهذا حق الدولة وليس حقهم، لكن، ذلك لن يحدث بالقطع، فالأسماء التي نقصدها مقربة وواصلة ومؤثرة، وفاسدة».

معارك الساخرين

وإلى معارك الساخرين، وأولهم زميلنا بـ«الأهرام» سيد علي وقوله يوم السبت في عموده الأسبوعي ـ ببساطة ـ والذي يتكون من عدة فقرات تتسم بالحيوية والرشاقة فقال عن ظهور عدد من الفنانات في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي بملابس ساخنة، تكشف أكثر مما تخفي:

«هل شرط الحضور في افتتاح المهرجان السينمائي التخلي عن بعض الملابس الداخلية».

ما هذا السؤال الساذج؟ طبعا من أهم الشروط، حتى يرى أمثالنا، من العواجيز المرضى ما يسرهم.

أما في «المسائية» يوم الاثنين فكان كاريكاتير زميلنا أحمد عبدالبديع عن مريض والدكتور يقول له مهنئا بعد أن قام بالكشف عليه:

«مبروك جالك حالة تبلد، يعني لا أسعار ولا عيشة صعبة ح تأثر فيك».

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا بارك الله فيه ورعاه وسدد على الطريق خطاه وحماه من شر الحاسدين والنفاثين في العقد، وأصحاب الأعمال السفلية والعكوسات، وما أكثرهم في العدد الأخير من جريدة «العربي»، لسان حال حزبنا العربي الديمقراطي الناصري، الذي لم أعد عضوا في لجنته المركزية، وحمدت الله انني وجدت نفسي دون أن أعلم عضوا فيها، ثم خارجها، طبعا، وكيف أكون عضوا في لجنة مركزية لحزب تسمح جريدته للدكتور حسن حنفي الأستاذ الجامعي أن يقول معلقا على خطاب رئيسنا أمام أعضاء مجلسي الشعب والشورى تحت عنوان ـ لكل أجل كتاب ياسيادة الرئيس: ـ

«يتوقف القلب عن النبض لثلاثة أسباب، الأول لكل أجل كتاب «فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون» وعشرات أخرى من الآيات عن الأجل المحدد، وهو جزء من الإيمان والعقائد الإسلامية، والثاني الاغتيال وحوادث الطريق والكوارث الطبيعية، وهي أحداث لا يستطيع أحد أن يتوقعها تأتي فجأة وعلى غير انتظار كما حدث لرئيس الجمهورية الثانية وهو في عز مجده وقمة سلطته وأمام جنوده ووسط احتفاليته «حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا» وكما حدث في تسونامي وزلازل باكستان وإيران.

والثالث قوانين الطب والأمراض والعمليات الجراحية في الداخل والخارج، فالموت توقف العضو الحي عن العمل وأداء الوظيفة، فلا أحد إذن يستطيع الاعتماد على نبض القلب، ولا أن يوقف مصير شعب أو نظام سياسي بناء على نبض القلب للرئيس أو الحاكم أو المسؤول، فهذه ليست بيده إلا إذا تكبر وتجبر وظن أن بيده الحياة والموت لشعبه ووطنه.

لماذا التشبه بالإله، فالله وحده باق «كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام» «كل شيء هالك إلا وجهه»؟ ينشأ تأله الحكام بزيادة مدة الحكم، وتبرير أبواب الإعلام لعبقريته وحكمته وسلامته وسلامة رأيه واتزانه وعقله وهدوئه، فيزداد الحاكم غرورا وتصديقا لأوهام الإعلام، ليس الإسلام هو الحجاب، بل علاقة الحاكم بالمحكوم، إسلام الحياة العامة وليس إسلام غرف النوم، إسلام الحقوق وليس إسلام العورة «قل أهل أنبؤكم بالأخسرين أعمالا، الذين ضل سعيهم في ال